۱۴ حکمت خلفا ۱۰/۴/۱۳



باسمه تعالی

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	باب حادی عشر			
	درجه نفاست	نفیس	نوع	خطی ✓ / چاپ سنگی	
	شماره اموالی	۳۵۴	اندازه	۲۱×۱۵	
	قطع	رقعی	تعداد اوراق	۲۰	
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ / ۲۰ / ۵۰ / ۸۰	از هم پاشیدگی عطف	دارد / ندارد ✓	
	نیاز به جعبه	دارد / ندارد ✓	نوع آفت	شیمیایی / زیستی / فیزیکی	
	نیاز به جلد سازی	دارد / ندارد ✓	نیاز به مرمت جلد	دارد / ندارد ✓	
	نیاز به مرمت اوراق	دارد / ندارد ✓	نیاز به دوخت عطف	دارد / ندارد ✓	
	نیاز به لکه گیری	دارد / ندارد ✓	نیاز به گردگیری	دارد / ندارد ✓	
	نیاز به آفت زدایی	دارد / ندارد ✓	نیاز به اسیدزدایی	دارد / ندارد ✓	

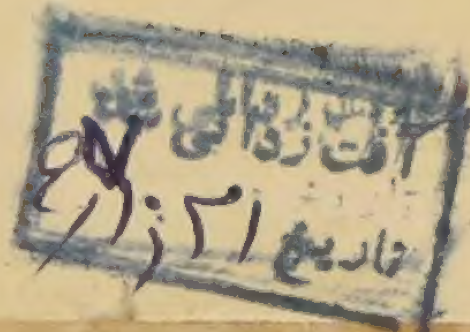
بررسی کنندگان: ۱. دهقان پور ۲. ابراهیمی ۳. فرهند ناظر: ——

اقدامات انجام شده:

تاریخ بررسی: ۸۹/۴/۲۲ تاریخ اقدام:

واقف .... تاریخ وقف ....

طول ۲۱ عرض ۱۵ سانتیمتر قفسه ....



۱۴ حکمت خطی ۱۵/۴/۱۳

باب حادی عشر عربی تذکره شمارهٔ ۱ حکمت خطی

بمؤلفاً و اولاً و آخراً تنبیه

اول نسخه (الباب الحادی عشر) آخر نسخه (والامن

من الفقر تمت بالخیر

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة
المكلفين من معرفة اصول الدين اجمع
العلماء كافة على وجوب معرفة
الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية
وما يصح عليه ويمتنع والنبوة والامامة

والمعاد كل ذلك بالدليل لا
بالتقليد فلا بد من ذكر ما لا يمكن
جهله على احد من المسلمين ومن جهل
شيئا من ذلك خرج عن ربقة المؤمنين
واستحق العقاب الدائم وقد رتبت
هذا الباب على فصول الفصل الاول في

اثبات واجب الوجود فنقول كل
معقول اما ان يكون واجب الوجود
في الخارج لذاته او ممكن الوجود لذاته
او ممتنع الوجود ولا شك ان هنا
موجودا بالضرورة فان كان واجبا
فالمطلوب وان كان ممكنا افتقر

الى موجد يوجده بالضرورة فان كان
الموجد واجبا فهو المطلوب وان
كان ممكنا افتقر الى موجد اخر فان كان
الاول دار وهو باطل بالضرورة و
ان كان ممكنا اخر وهو باطل لان جميع
احاد تلك السلسلة الجامعة لجميع

الممكنات تكون ممكنة بالضرورة

فتشترك في امكان الوجود لذاتها

فلا بد لها من موجد خارج عنها بالضرورة

فيكون واجبا بالضرورة وهو المطلوب

الفصل الثاني في صفاته الثبوتية وهي

اعلم ان الصفات الثبوتية ثمانية وابواب الجنة ثمانية فمن عرفهم

ثمانية الاول انه تعالى قادر مختار لان العالم

محدث فان كل جسم لا ينفك عن الحوادث

اعني الحركة والسكون وهما حادثان

لاستدعائهما المسبوقية بالغير وما

لا ينفك عن الحوادث فهو حادث

بالضرورة فيكون المؤثر فيه وهو الله

تعالى قادرا مختارا لانه لو كان موجبا لم

يتخلف اثره عنه بالضرورة فيلزم اما قدم

العالم او حدوث الله تعالى وهما

باطلان وقدرته تتعلق بجميع المقدورات

لان العلة المحوجة هي الامكان ونسبة

ذاته الى الجميع بالسوية فتكون قدرته عامة

الثانية انه تعالى عالم لانه فعل الافعال

المحكمة المتقنة وكل من فعل

ذلك فهو عالم بالضرورة وعلمه يتعلق

بكل معلوم لتساوي نسبة جميع

المعلومات اليه بالسوية لانه حي يصح

ان يقدر ويعلم بكل معلوم فيجب له

ذلك لاستحالة افتقاره الى غيره

الثالثة انه تعالى حي لانه قادر عالم فيكون
حيا بالضرورة الرابعة انه تعالى مريد
وكاره لان تخصيص الافعال بايجادها
في وقت دون وقت آخر فلا بد له
من مخصص وهو الارادة ولانه تعالى
امر ونهى وهما يستلزمان الارادة

والكراهة

والكراهة بالضرورة الخامسة انه تعالى
مدرك لانه تعالى حي فيصح ان يدرك وقد
ورد القرآن بثبوته له فيجب اثباته له السادسة
انه تعالى قديم ازلي باق ابدي لانه واجب
الوجود لذاته فيستحيل العدم السابق
واللاحق عليه السابعة انه تعالى متكلم

الادراك غالبا يطلق على الاطلاع على [illegible] الخارجية بواسطة احدى الحواس الظاهرة [illegible] الشامة والباصرة والذائقة واللامسة والسامعة ولما دل الدليل السمعي على اتصافه تعالى بالادراك وجب التصديق [illegible] يلزم الكذب [illegible] نفاة الدليل العقلي [illegible] وهو العلم بالمدركات [illegible] مدرك انه عالم بالمدركات [illegible] والمبصرات وغير ذلك والدليل على [illegible] ما دل من السمع

القديم هو الذي لا اول لوجوده والقديم [illegible] هو المصاحب لجميع الازمنة المحققة والمقدرة [illegible] بالنسبة الى الجانب الماضي والباقي هو المستمر [illegible] والابدي هو الذي لا [illegible] الوجود بالنسبة الى المستقبل [illegible] عدم امتناع عدم العدم مطلقا

القديم الازلي هو المصاحب لجميع الازمنة المحققة [illegible] الجانب الماضي الباقي هو المستمر الوجود بين الابد

بالإجماع والمراد بالكلام هو الحروف المنتظمة
ومعنا انه تعالى متكلم لأنه اوجد
الكلام في جسم من الأجسام وتفسير
الأشاعرة غير معقول الثامنة في انه
تعالى صادق لأن الكذب قبيح بالضرورة
ولأنه تعالى منزه عنه لاستحالة النقص

عليه

الفصل الثالث في صفاته

السلبية وهي سبعة الأولى انه تعالى
ليس بمركب والا لكان مفتقرا الى اجزائه
والمفتقر ممكن الثاني انه تعالى
ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر والا لافتقر
الى المكان ولامتنع انفكاكه عن الحوادث

والجزء غيره لأنك تقول الجزء ليس بكل فلو كان الجزء عين الكل لما جاز سلبه عنه واذا كان اجزاء الكل غيره كان المركب يفتقر الى غيره ممكن فيلزم ان يكون الواجب ممكنا فلا يكون مركبا وهو المطلوب

وهو الجوهر الذي يقبل القسمة في الطول والعرض والعمق

وهو اللون الحال في الجسم

فيكون حادثا وهو محال ولا يجوز ان يكون في
محل والا لافتقر اليه ولا في جهة والا
لافتقر اليها لا تصح عليه اللذة والالم
لامتناع المزاج عليه ولا يتحد بغيره لامتناع
الاتحاد مطلقا الثالث في انه تعالى
ليس محلا للحوادث لامتناع انفعاله

عن غيره وامتناع النقص عليه الرابعة
في انه تعالى تستحيل عليه الرؤية لان
كل مرئي فهو في جهة لانه اما مقابل او
في حكم المقابل بالضرورة فيكون جسما
وهو محال ولقوله تعالى لن تراني النافية
للابد الخامسة في نفي الشريك للسمع

والتمانع فيفسد نظام الوجود لاستلزامه

التركيب لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي

الوجود فلابد من مايز **السادسة**

في نفي المعاني والاحوال عنه تعالى لانه

لو كان قادراً بقدرة وعالم بعلم او حي

او غير ذلك لافتقر في صفاته الى ذلك

المعاني فيكون ممكناً هذا خلف **السابعة**

في انه تعالى غني غير محتاج لان وجوب

وجوده دون غيره يقتضي استغنائه

عنه وافتقار غيره اليه **الفصل**

الرابع في العدل وفيه مباحث **الاول**

العقل قاضٍ بالضرورة ان من الافعال ما

هي القادرية والعالمية

قد عرفت ان الفصل في اللغة هو القطع والفصل وفي الاصطلاح هو الحاجز بين المسائل العلمية بعضها عن بعض وهو تمييز الكلام السابق وبين الكلام المستقبل

العدل في اللغة التسوية وعدم الميل واصطلاحا تنزيه ذات الباري عن فعل القبيح والاخلال بالواجب

هو حسن كرد الوديعة والاحسان و

الصدق النافع وبعضها ما هو قبيح

كالظلم والكذب الضار ولهذا حكم بهما

من نفى الشرايع كالملاحدة والهند ولانهما

لو ثبتا عقلا لما ثبتا سمعا لانتفاء

قبح الكذب حينئذ من الشارع الثاني

في انا فاعلون الضرورة قاضية بذلك

للفرق الضروري بين سقوط الانسان

من سطح ونزوله منه على الدرج ولامتنع

تكليفنا بشيء فلا عصيان ولقبح ان

يخلق الفعل فينا ثم يعذبنا عليه و

للسمع الثالث في استحالة القبيح عليه

فانا نقدر على الترك في الثاني دون الاول

ولا يعقل الفرق بينهما الا بالقدرة فيكون

تعالى لان له صارفا عنه وهو العلم بالقبح

ولا داعي له اليه لانه اما داعي الحاجة

الممتنعة عليه تعالى او الحكمة وهو منفي

هنا ولانه لو جاز صدوره منه لامتنع

اثبات النبوات فحينئذ يستحيل عليه

ارادة القبيح لانها قبيحة الرابع في انه تعالى

يفعل

يفعل لغرض لدلالة القران عليه ولاستلزام

نفيه العبث وهو قبيح وليس الغرض الاضرار

لقبحه بل النفع فلا بد من التكليف وهو

بعث من تجب طاعته على ما فيه مشقة

على جهة الابتداء بشرط الاعلام والا كان

مغريا بالقبيح حيث خلق الشهوات فينا

والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد

من راجح وهو التكليف والعلم غيره

كاف لاستسهال الذم مع قضاء الوطر

فجهة حسنه التعريض للثواب اعني

النفع المستحق المقارن للتعظيم والاجلال

الذي يستحيل الابتداء به الخامس فانه

التعريض وهو جعل المكلف على الصفات التي يمكنه بها الوصول

اي ابتداء النفع من غير الحاق

تعالى يجب عليه فعل اللطف وهو ما يقرب من

الطاعة ويبعد عن المعصية ولا حظ له

اي اللطف لا يبلغ الالجاء

في التمكين ولا يبلغ الالجاء لتوقف غرض

هذا دليل على وجوب اللطف على الله تعالى

المكلف عليه فان المريد للفعل من غيره

اي على اللطف

اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله المريد

من غير مشقة لو لم يفعله لكان ناقضا

لغرضه وهو قبيح عقلاً الرابع في انه

تعالى يجب عليه عوض الآلام الصادرة عنه

ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي من

هذا تعريف العوض والنفع يعم الثلثة المذكورة وبقيد الاستحقاق خرج التفضل

التعظيم والاجلال والا لكان ظالماً تعالى

الله عن ذلك ويجب زيادته على الالم والا

لكان عابثاً الفصل الخامس في النبوة

النبي هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة

احد من البشر وفيه مباحث الاول في نبوة نبينا

محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه

وآله وسلم رسول الله لانه ادعى النبوة و

ظهر المعجز على يده كالقرآن العزيز وانشقاق

القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع

اياه وهذا من صدقه الله تعالى له صدق والا لزم من الحكيم تصديق الكذاب

الخلق الكثير من الزاد القليل وتسبيح الحصى في

كفه وهي اكثر من ان تحصى وادعى النبوة فيكون

صادقا والا لزم اغراء المكلفين بالقبيح فيكون

محالا الثاني في وجوب عصمته العصمة

لطف يفعله تعالى بالمكلف بحيث لا يكون له

داعي الى ترك الطاعة وارتكاب المعصية

مع قدرته على ذلك لانه لولا ذلك لم

يحصل الوثوق بقوله فتنتفي فايدة بعثته

وهو محال الثالث في انه معصوم من اول

عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب الى طا

عة من عهد منه في سالف عمره من انواع المعاصي

والكباير وما تنفر النفس منه الرابع يجب ان

بمعنى انه لا يجوز ان يصدر منه المعاصي عند فعل قبل البعثة وبعدها

يكون افضل اهل زمانه لقبح تقديم المفضول
على الفاضل عقلا وسمعا قال الله تعالى
افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي
الا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون الخامس
يجب ان يكون منزها عن دناءة الاباء وعهر
الامهات وعن الرذايل الخلقية والعيوب

الخلقية لما في ذلك من النقص فيسقط محله
من القلوب والمطلوب خلافه الفصل
السادس في الامامة وفيه مباحث الاول
الامامة رياسة عامة في امور الدين والدنيا
لشخص من الاشخاص وهي واجبة عقلا لان
الامامة لطف فانا نعلم قطعا ان الناس

اذا كان لهم رئيس مرشد ينصف المظلوم من
الظالم ويرد الظالم عن ظلمه كانوا الى
الصلاح اقرب وعن الفساد ابعد وقد
تقدم ان اللطف واجب على الله تعالى **الثاني**
يجب ان يكون معصوما والا تسلسل وهو
محال لان الحاجة الداعية الى الامام هي

رد الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم
من الظالم فلو جاز ان يكون غير معصوم
لافتقر الى امام آخر ويتسلسل ولانه لو
فعل المعصية لوجب الانكار عليه فيسقط
محله من القلوب وانتفت فائدة نصبه وان
لم يجب الانكار عليه سقط الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر وهو محال ولانه حافظ
للشرع فلابد من عصمته ليؤمن الزيادة و
النقصان ولقوله تعالى لا ينال عهدي
الظالمين **الثالث** ان الامام يجب ان
يكون منصوصا عليه لان العصمة من الامور
الباطنة التي لا يعلمها الا الله تعالى فلابد

من نص من يعلم عصمته او ظهور المعجز على
يده يدل على صدقه **الرابع** الامام يجب ان
يكون افضل اهل زمانه كما تقدم في النبي
عليه السلام **الخامس** الامام بعد رسول
الله صلى الله عليه وآله علي بن ابي طالب عليه
السلام بالنص المتواتر من النبي عليه السلام

افضل الخلق كقوله تعالى وانفسنا وانفسكم

ومساوي الافضل افضل ولاحتياج النبي صلى

الله عليه وآله اليه في المباهلة ولان

الامام يجب ان يكون معصوما ولا احد من

غيره ممن ادعي له الامامة بمعصوم اجماعا

فيكون هو الامام ولانا نعلم لرجوع الصحابة في

وقايعهم اليه ولم يرجع الى احد منهم ولقوله

عليه السلام ولانه ازهد من غيره طلق الدنيا

ثلاثا والادله في ذلك اكثر من ان تحصى ثم

من بعده ولده الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين

ثم محمد الباقر ثم جعفر الصادق ثم موسى

الكاظم ثم محمد الجواد ثم علي الهادي ثم الحسن ثم علي الرضا

والازهد افضل لانقطاعه الى الله تعالى فيكون هو الامام عليه السلام وهو المطلوب

حيث تشهت له بارادة حسنا وقبلها ان المراة المنبهة بما هي

قط وكان احسن الناس لباسا وماكلا فانه كان عليه

الحسن العسكري ثم محمد بن الحسن صاحب الزمان

صلوات الله عليه وعليهم اجمعين بنص كل سابق

منهم على لاحقه وبالادلة السابقة ٥

الفصل السابع في المعاد اتفق المسلمون

كافة على وجوب المعاد البدني لانه لولاه لقبح

التكليف لانه ممكن والصادق الشارع اخبر

بثبوته فيكون حقا والآيات الدالة عليه

والانكار على جاحده وكل من له عوض او

عليه عوض يجب بعثه عقلا وغيره يجب اعادته

سمعا ويجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى

الله عليه وآله من ذلك الصراط والميزان

وانطاق الجوارح وتطاير الكتب لامكانها

وقد اخبر النبي الصادق عليه السلام بها فيجب

الاعتراف بها من ذلك الثواب والعقاب و

تفاصيلهما المنقوله من جهة الشرع صلى الله

الله عليه وآله على الصادع به ووجوب النبوة

والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ان تعلم

الامر والناهي كون المعروف معروفا والمنكر

منكرا وان يكون مما سيقع فان الامر

والنهي بالماضي وعنه عبث وتجويز

التاثير والامن من الضرر تمت بالخير